خاتمة

في ضوء التحليل والتقدير للخلفيات والتطورات الأمنية والمتوقعة في الدول العربية التي انتابتها عواصف ما سُمي بالربيع العربي، ودفع بها إلى أنفاق مظلمة ومتعرجة المسارات لسنوات أربعة عصيبة، تطرح تساؤلات ملحة: ألم يزل ثمة ولو بعض الأمل في أن يستعيد المشرق العربي، والمغرب العربي كذلك قدراً من توازنه الذي اختل ومن استقراره الذي ترنح واهتزت دعائمه الرسخة عقوداً طويلة؟ أما السؤال الأكثر إلحاحاً هو أنه في خريف عام ٢٠١٥، هل اقترب العالم العربي من لحظات الانفراج بعد هذا الزخم الواضح في الحركة الدبلوماسية الدولية، أم أن الانفراج القريب لم يزل سراباً مراوغاً، وأن العالم العربي، ما لم تحدث معجزة، في زمن خال من معجزات البشر، قد اقترن أكثر فأكثر من لحظات الانفجار المدوية، وهو يجابه أخطاراً داهمة لتنظيم الإرهاب الذي يغتال أراضٍ شاسعة من لعالم العربي في مشرقه ومغربه.

وفي إطار محاولات العثور على إجابات منطقية لهذين التساؤلين، نشير في البداية إلى أنه منذ منتصف عام ٢٠١٥، يشهد العالم حقاً تحولات في مسار التوازنات الدولية، ما بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة (ومن ورائها الاتحاد الأوروبي) والقوى الإقليمية الفاعلة وفي مقدمتها إيران والسعودية وتركيا وبدرجة أقل إسرائيل ومصر، وبداية هذه التحولات ترتبط بشكل مباشر بالصفقة الكبرى بين إيران والولايات المتحد بالاتفاق النووي التاريخي في يونيو ٢٠١٥ للتأكد من عدم تحويل البرنامج النووي الإيراني إلى برنامج نووي عسكري يجتاز ما يُسمى بالعتبة النووية أي حيازتها لسلاح نووي وانطلاق سباق تسليح نووي في العالم، ينهى أسطورة اتفاقية حظر الأسلحة النووية حجر الزاوية في الأمن والسلم الدوليين منذ الحرب العالمية الثانية.

هذا الإنجاز الدبلوماسي الدولي فتح الباب دون شك لصفقات مرتبطة بالأزمات الإقليمية خاصة الأزمة اليمنية والصراع بالوكالة بين السعودية وإيران، وأزمة الثقة العميقة بين الولايات المتحدة كدولة كبرى ضامنة لأمن الخليج بعد تأكيدات «أوباما» لقادة مجلس التعاون في قمة «كامب ديفيد» ومباحثاته في الدوحة، ثم بوادر التوافق بين روسيا والولايات المتحدة حول الخطوط العامة لتسوية الأزمة السورية(*) بالاتفاق حول إشكالية مستقبل النظام الحاكم ومستقبل «بشار الأسد».

وفي ضوء الرهان الروسي الواضح على الدعم العسكري المكثف لنظام «بشار الأسد»، يتوازي مع اتساع مساحة المناورة السياسية والعسكرية أمام النظام الإيراني بعد رفع العقوبات الاقتصادية كثمن للموافقة على الصفقة النووية. أما الحملة الدبلوماسية الكبرى التي تعكس بشكل موضوعي شكلاً من أشكال «الائتلاف الدولي» الواسع، فهي تُوافق القوى الكبرى، والقوى الإقليمية على التصدي لظاهرة الإرهاب المستشري في ربوع المشرق العربي، خاصة في العراق وسوريا، وامتد إلى ليبيا وجنوب الجزيرة العربية، وهدد ليس فقط بسقوط الأنظمة الحاكمة، بل سقوط الكيانات القومية، وانهيار الحدود الدولية، وهجرات الملايين خارج المنطقة باتجاه أوروبا وبلدانها الجنوبية بل والوسطي والغربية.

هذه الحملة الدبلوماسية لمواجهة الخطر الجديد، ربما فتحت أبواباً ظلت موصدة أمام توافق حقيقي بين القوى الكبرى أو الإقليمية في ظل مناخ الحرب الباردة الجديدة التي عصفت بالشرق الأوسط منذ استعادة روسيا الاتحادية

(*) في أعتاب الزيارة المفاجئة للرئيس السوري بشار الأسد لموسكو ولقائه مع بوتين في ٢٠/ ١٠/ ٢٠١٥ من المتوقع إجراء مشاورات موسعة في فيينا بعد وقت قليل لبحث الأزمة السورية بين القوتين العظميين والقوى الإقليمية تضم إيران وتركيا والسعودية وقطر والإمارات ومصر لبحث سبل التوصل لحل سياسي للأزمة. وقد عقد مؤتمر فيينا فعلاً في ٣٠ أكتوبر ٢٠١٥ بحضور إقليمي ودولي موسع بعد إعداد المسرحين الإقليمي والدولي وبعد أن استطاعت الاستراتيجية الروسية تغيير قواعد اللعبة وموازين القوى على الأرض في سوريا والمنطقة دفاعًا عن مصالحها الحيوية ومن بينها الحفاظ بشكل أو بآخر على بقاء نظام الأسد ولو لفترة قادمة.

لدورها الدولي والإقليمي وتصديها لظاهرة القطبية الأحادية.

وإذا كان الربيع العربي قد حمل توقعات انتهت إلى إحباطات عميقة أصابت شعوب المنطقة ودفعت بها إلى هوة الصدام المُسلح والفوضى وعدم الاستقرار، كما انتهت «بشتاء إسلامي قارص» كما تصفه الدوائر الغربية، تجسد في ظهور تنظيم الدولة الإسلامية التي انطلقت من أيديولوجية تعتمد على تفسير متطرف بل ومشوه لصحيح الإسلام الذي يعتنقه ملايين المسلمين في العالمة لخمسة عشر قرناً بمفهوم يعتمد على الوسطية والاعتدال والسماحة واحترام عقائد الغير، ويُحول هذه المفاهيم إلى مسخ كريه يصور القتل والذبح والتدمير والأسر والرق، والدعوة للارتداد بالحضارة الإسلامية الزاهرة إلى دعوة تعادي الآخر، وتدعو للعنف تحت مُسمى «الجهاد» وتهدم التاريخ تحت مُسمى القضاء على الوثنية، وتحكم على غير المسلمين بالكفر والقتل وتحل قتل النفس التي حرمها الله سبحانه وتعالى إلا بالحق، وتكرر، دون أن تعي أو ربما تعي وتدرك، الدعوة للصدام بين الحضارات التي دعا إليها من قبل مفكرون غربيون، ثم انتهت إلى التهافت والسقوط في مطلع التسعينيات القرن الماضي.

ربما كان في هذا الخطر ما يحمل إمكانيات متاحة لتعميق التوافق الدولي وإضافة المزيد من الزخم للتحرك الدبلوماسي الدولي في المرحلة القادمة للتعامل مع الأزمات الإقليمية الشائكة في العالم العربي المعاصر والوصول إلى مراتب الانفراج.

إن استقرار تفاعلات الخريطة الجيو-سياسية لليمن من حيث مدى الاقتراب أو الابتعاد عن الأمن والاستقرار، ومن حيث حدة المعارك الدائرة بين الأطراف المتحاربة، ومن حيث فرص التوصل إلى تسوية سياسية سلمية، هذا الاستقراء في خريف عام ٢٠١٥ (سبتمبر ٢٠١٥) إنما ينطلق في معظم التقديرات من تطور عالمي وإقليمي في نفس الوقت، انعكس مباشرة على مسار الحرب الدائرة في اليمن منذ سنوات، هذا التطور العالمي والإقليمي هو توصل الولايات المتحدة وإيران إلى «اتفاق نووي» حول البرنامج النووي الإيراني، والتأكيد على عدم تحويله إلى برنامج نووي تسليحي يهدد أمن الخليج والأمن الإقليمي وأمن إسرائيل، والعالم. أما انعكاس هذا الاتفاق على معادلات الحرب الدائرة في اليمن

بين القطبين الإقليميين، السعودية في المقام الأول ودول مجلس التعاون الخليجي (باستثناء عُمان) ومن إيران، فإن التوقعات الأكثر ترجيحاً أن هذا الاتفاق ربما يحقق مناخاً إيجابياً للتوصل إلى توافق يحل محل الصراع الإقليمي، وربما كان من المؤشرات على ذلك زيارة وزير خارجية إيران «محمد جواد ظريف» لدول مجلس التعاون بهدف تخفيف التوتر السائد وطمأنة دول الخليج من نوايا إيران بعد توقيع الاتفاق النووي، واستخلص الكثير من المحللين أن تحسين الأجواء بين إيران ودول الخليج من شأنه المساعدة في التغلب على انعدام الثقة والشكوك المتبادلة، وعموماً فإن الدلائل تشير إلى أن السعودية الآن لها السبق والقول المؤثر في مسار الحرب في اليمن، ولعل إيران تدرك مخاطر الانزلاق في مستنقع اليمن (خاصة وأن الانقسام في الرأي واضح بين أنصار التدخل الإيراني من قيادات الحرس الثورى الإيراني وبين دعاة الحذر والتمهل بمبادرات من «روحاني» رئيس الجمهورية ووزير الخارجية «محمد جواد ظريف».

أن التوصل لهذا الاتفاق النووي قد فتح نافذة خاصة بعد رفع العقوبات الدولية من على كاهل إيران (بعد أن أثبتت عزمها على استعراض قدراتها وقوتها بدعم الحوثيين) لاسيما وأن جنوب اليمن كله من أتباع المذهب الشافعي السُنى وأن محاولات إيران فرض دورها في المنطقة باستخدام الميليشيات «الزيدية» بهذا «النهج المذهبي» سول يستعدى السكان ويثير ردود أفعال غاضبة، كما أن التدخل السعودي العسكري بقوة قد رفع تكلفة الدور الإيراني حتى وإن دعمت عملائها بقوة، فإن نفوذهم وتأثيرهم يظل محدود النطاق والفاعلية في مواجهة العديد من الخصوم والأعداء.

هذا الصراع الدائر في اليمن، إذا كان قد أثبت حقيقة هامة فهي أن الخيار العسكري للأطراف المتنازعة سواء من مؤيدين الحكم الشرعي برئاسة «عبد ربه منصور هادي» الذي انتقال مؤخراً إلى مدينة «عدن» في الجنوب حيث يُمارس صلاحياته، ومعززاً بدعم عسكري وسياسي قوي من السعودية ودول مجلس التعاون، ومصر والإمارات والكويت، أو من معارضين للدعم العربي للحكومة

الشرعية، وداعمين لحركة الحوثيين المتمردة التي تتمتع بمساندة عسكرية وسياسية من إيران. هذا الخيار العسكري من الجانبين، فيما يبدو وأنه يكاد يصل إلى طريق شبه مسدود، حتى وإن حقق الجانب العربي تقدماً ملموساً في دحر عناصر الحوثيين بهجوم جوي مُكثف وعمليات برية تشارك فيها بعض قوات دول مجلس التعاون بقيادة السعودية، وبات يدق بقوة أبواب صنعاء العاصمة اليمنية ودخول قوات المقاومة الشعبية.

إن الطبيعة التاريخية والجيواستراتيجية والمذهبية لليمن كافية للدلالة على أن هذا البلد العربي يستعصى على الخيارات العسكرية التي تصطدم بتكوينات قبلية مبعثرة عبر الشمال والجنوب، وبولاءات مذهبية ما بين سُنة وشيعة «زيديين»، وفوق هذا وذاك ما بين صراع غير مباشر. يقال عنه «صدام» بالوكالة بين إيران من جانب والسعودية من جانب آخر، من أجل فرض النفوذ على هذا الجزء الهام من العالم العربي ومن أجل الدفاع عن أمنها القومى المهدد، إذا ما اتسع النفوذ الإيراني إلى تخوم السعودية الجنوبي هذا من جانب السعودية، ولعل هذا هي الصورة الإجمالية للمشهد العسكري والسياسي في خريف عام ٢٠١٥، وقد بدأت الأمم المتحدة من خلال مبعوثها لليمن «إسماعيل شيخ أحمد» تكشف من اتصالاتها بالأطراف لإدارة حوار شامل للاتفاق على الخطوط العامة لحكومة توافقية تتولى إدارة دفة الحكم وتجنب اليمن ويلات الحرب الأهلية، والصدامات القبلية والتنافس الإقليمي، وبداية عملية الإعمار وبناء السلام قبل أن تنزلق اليمن في مسار لا رجعة فيه من فشلٍ وانهيار يهدد الأمن الإقليمي بأكمله.

وبشكل عام، فإن أحدث التقارير التحليلية لمستقبل الأوضاع في اليمن وتأثيرها على موازين الأمن والاستقرار الداخلي والإقليمي تشير إلى أن عودة الحكومة اليمنية برئاسة «عبد ربه منصور هادي» إلى عدن عاصمة الجنوب لاستئناف نشاط الحكومة بشكل رسمي من داخل الأراضي اليمنية، إنما يعكس تطوراً ربما يكون جذرياً أو منعطفاً للصراع المسلح في اليمن، إذ أنه لأول مرة منذ بداية «عاصفة الحسم» في ٢٦ مارس الماضى، نلمس تغيراً واضحاً في الميزان

العسكري على الأرض لصالح «هادي» مدعوماً بالقوة العربية المسلحة، بدءً من القصف الجوى إلى الحصار البرى إلى الدعم البرى، وهو الأمر الي أدى إلى تعديل موازين القتال لصالح قوات المقاومة الشعبية، واستعادة السيطرة على جنوب ووسط اليمن، ولابد أن يتعزز هذا النصر دون إبطاء حتى لا تحدث نكسات ذات عواقب وخيمة استراتيجياً في شبه الجزيرة العربية والبحر الأحمر والمنطقة ككل.

وثمة حقيقة يجب ألا تغيب عن التحليل السياسي لمستقبل اليمن المنظور أن الحكومة اليمنية، إذا كانت قد عادت إلى عدن، فهي لم تزل خارج العاصمة صنعاء، أي أن المهمة لم تكتمل بعد، ولم تزل السيطرة للحوثيين على صنعاء التي خضعت لهم منذ ٢١ سبتمبر ٢٠١٤، أي أن الانتصارات التي تحققت هي انتصارات منقوصة وقاصرة على الهدف الاستراتيجي النهائي.

كذلك لابد أن ندرك أن تمكن قوات حكومة «هادي» من دخول صنعاء يتيح لها الطريق للزحف على الشمال حيث معاقل الحوثيين في صعدة. وفي كل الأحوال فأنه من الخطوات الأساسية الأولى هو تحقق الاستقرار في الأوضاع الداخلية وتكوين جيش يمني وطني غير طائفي لحماية الشعب والأرض والدولة، وأن تكون نواته هي القوات المدربة في الرياض وأن يستفيد من الخبرات العسكرية القتالية ضد الحوثيين.

وقصارى القول الآن أن استعادة الحكم نفسه ليست كافية بل الأهم هو استعادة السيطرة على الدولة كلها، بكل مؤسساتها وأطرافها بعيداً عن القبلية والطائفية والمذهبية.

وبالنسبة لليبيا، فإن بداية العمل في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠١٥، قد اتجهت فيما يبدو أيضاً لتشهد تحركاً شبه إيجابي من جانب مبعوث الأمم المتحدة «برناردينو ليون» إلى ليبيا لصياغة خطة مفصلة لإقامة حكومة موحدة تقوم على أساس توافق وطني ما بين الحكومة الشرعية في بنى غازي، وبين الحكومة في طرابلس، حيث طرح «برناردينو» في ٢١ سبتمبر ٢٠١٥

إطاراً سياسياً جديداً من خلال وثيقة تعكس الجهود المكثفة لكل الأطراف للتوصل لحل دائم وشامل يمثل كل العناصر المنخرطة في هذا الصراع.

تدعو هذه الوثيقة التي طرحها المبعوث الخاص على عقد اجتماع خلال أيام (في أعقاب عيد الأضحى المبارك في نهاية سبتمبر ٢٠١٥) لإقرار النص النهائي للإطار والاتفاق على أسماء قادة الحكومة الجديدة في أسرع وقت ممكن، كما تدعو الوثيقة أصدقاء ليبيا وشركائها في المجتمع الدولي للتصدى للتحديات الإنسانية والاقتصادية والأمنية، كذلك فإنه من المتوقع أن تتيح حكومة الوفاق الوطني الفرصة لليبيين لإعادة توحيد بلادهم وبذل الجهد لاستعادة السلام والأمن من أجل الليبيين كافة، خاصة وأن عواقب الأزمة الليبية من نزوح وهجرة داخلية وخارجية وتدفقات عابرة لمياه المتوسط باتجاه أوروبا قد بدأت تثير المخاوف والإشكاليات الأمنية والإنسانية في معظم الدول الأوروبية، خاصة جنوب المتوسط، فضلاً عن تهديد خطر للأمن القومي المصري، وذلك لإيواء ليبيا في الوقف الحاضر لجماعات إرهابية متطرفة تعتنق الفكر الجهادى السلفي وتستقطب المقاتلين الأجانب، وتقوم بعمليات تهريب لا تتوقف للسلاح والذخائر والأفراد والعناصر المدربة سواء إلى مصر شرقي ليبيا عبر الحدود المشتركة أو إلى دول جنوب الصحراء، تشاد ومالي ونيجيريا والنيجر مما يُهدد الأمن الإفريقي كذلك.

من ثم فإن مفتاح التصدي للإشكاليات الأمنية ولمأزق الإرهاب والتطرف في الدول الإفريقية جنوب الصحراء إنما يكمن إلى حد كبير في نزع فتيل الأزمة الليبية والبدء مبكراً في عملية لصناعة السلام من خلال الحوار الموسع الجاد الهادف، ومن خلال عملية بناء السلام، حتى تتجاوز ليبيا الصراع الذي استمر ٤ سنوات منذ سقوط حكم الرئيس السابق «معمر القذافي» وإخفاق استراتيجية ما سمي «بالتدخل الإنساني» للناتو ودوله، التي انتهت للأسف إلى تمزيق ليبيا وتفتيت أقاليمها حتى باتت الدعوة لإعادة توحيدها كدولة موحدو متكاملة الأقاليم تمثل الأولوية الأولى في جدول الأعمال العربي أو الأممي، حفظاً للأمن الليبي

واستقراره ووحدة أراضي ليبيا واستقلالها وسيادتها ومواردها البشرية والمادية في إطار شمال إفريقيا أو الشرق الأوسط ككل.

وفيما يتصل بالأزمة السورية التي قفزت في الأسابيع الأخيرة إلى صدارة أولويات الدول الكبرى، خاصة روسيا والولايات المتحدة بعد أن بدأت موسكو تطبق استراتيجية متطورة لتكثيف وتصعيد الوجود والتدخل العسكري الروسي المباشر بالسلاح الأحدث، وتطوير قواعدها العسكرية وقاعدتها البحرية، وتعزيز وجودها داخل سوريا بالخبراء والمستشارين، وربما بقوات محدودة كما تشير بعض التقارير، الأمر الذي فرض على الولايات المتحدة ودول الناتو إعادة تقييم الموقف في سوريا في ضوء هذا التطور.

ومن استقراء البدائل والخيارات التي ظلت تطرح طول سنوات الأزمة السورية، خاصة في العام الأخير ما بين ٢٠١٤ و٢٠١٥، نلمس آراء كانت تدعو إلى التفكير بجدية في خيار التفاوض مباشرة مع نظام بشار الأسد، بوصفه أقل الشرور في ضوء ظهور ما هو أشد خطورة وشراً ممثلاً في تنظيم الدولة الإسلامية ISIS، وثمة من كان يتمنى ويحبذ إخراج بشار الأسد من المعادلة السياسية كلها بوصفه العنصر الأشد خطورة والعائق الأكبر أمام أي فرصة لتسوية سياسية للأزمة السورية تقبلها قوى المعارضة السورية المسلحة.

وفي إطار إعداد المسرح السياسي لخيار التسوية السياسية، فإن ثمة من يطرح بإلحاح مبادرات لتوحيد قوى المعارضة السياسية وتكاملها وتماسكها بحيث تتمتع بالمصداقية والقبول في أعين الشعب السورى كبديل متاح لنظام بشار الأسد.

وفي هذا السياق أيضاً، كان الاتجاه للتعامل مع قوى المعارضة يتمثل في التفكير بجدية في قدرتها على التحكم والتوفيق بين السوريين واتجاهاتهم المتباينة في الخارج، وذلك بتدريب عناصر قيادية من بينهم وإعدادهم للمواقف الموحدة قبيل الدخول في مرحلة التفاوض مع النظام، وفيما بينهم كذلك.

ويرتبط بهذا السياق التركيز بداية على عملية وقف العنف ووقف إطلاق النار وتمهيد المناخ الداخلي لقدر من الاستقرار والهدوء والأمن، بما يسمح بتخفيف المعاناة الإنسانية تحت رعاية الأمم المتحدة.

وبالنسبة للأبعاد الدولية المتشابكة للأزمة السورية، أبرز المحللون وخبراء كثيرون أهمية تحقيق توافق في الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وروسيا، والتنسيق معهما حتى لا تتحول سوريا إلى ساحة للحرب الباردة بينهما لأمد بعيد، وحتى لا تتضاعف صعوبات حل الأزمة السورية، وقد اتفق كثير من الخبراء على أن نقطة البداية في تحقيق مثل هذا التوافق قد تكون في التركيز على تنفيذ وثيقة جنيف (٣٠ يونيو ٢٠١٢) التي تطرح الخطوط الرئيسية للتسوية السياسية، بتدشين عملية انتقالية تشمل إجراء انتخابات تحت إشراف حكومة محايدة في مناخ ديمقراطي وشفاف، تمهد لتكوين حكومة جديدة وإجراء استفتاء حول المستقبل السياسي لسوريا.

لكن النقطة المحورية في الخلاف بين روسيا والولايات المتحدة، وبين روسيا والدول العربية الداعمة للمقاومة السورية وفي مقدمتها السعودية ودول مجلس التعاون العربي (دول الخليج العربية)، تظل هي مستقبل نظام بشار الأسد وبقاؤه في الحكم أو إزاحته، وكانت النقطة بمثابة الصخرة التي تحطمت عليها الاتصالات الأمريكية-الروسية أو العربية-الروسية، أو جهود الأمم المتحدة.

ويتصل بهذا البعد الدولي أيضاً الدور الإيراني الداعم بقوة للنظام السوري، بالمال والسلاح والأفراد، سواء بشكل مباشر، أو من خلال حزب الله وميليشياته في لبنان، ومن ثم فإن مشاركة لبنان في إطار أي جهد للتسوية السياسية يتصل بمستقبل النظام السوري أمر حيوي لا غنى عنه.

هذا الإطار الدولي والإقليمي الموسع هو السياق العملي والواقعي الذي يضم كافة الفصائل والقوى المنخرطة في هذا الصراع الذي ترتب عليه عواقب إنسانية كارثية تمثلت في تدفقات لا تتوقف من هجرات غير شرعية من اللاجئين

السوريين إلى أوروبا الغربية، حتى أصبحت قضية «الهجرة غير الشرعية» برغم أنها أحد عواقب الحرب الأهلية في سوريا، هي الشغل الشاغل لسياسات الاتحاد الأوروبي، متغافلة أو غافلة عن الأسباب الحقيقية وراء هذا الحرب الناجمة في أصولها عن صراع سياسي بين قوى ديمقراطية كانت تدعو إلى تغيير سلمي وتداولٍ في السلطة وتعدد في النظام الحزبي وانفتاح أوسع في الحريات المدنية والسياسية، وبين نظام سلطوي رفض وقاوم ثم اصطدم وقاتل بشراسة إلى أن انتهى الأمر بتدمير أوسع كاد يهدم كيان الدولة السورية ويزعزع أركانها ويسقطها فريسة للإرهاب والتطرف ولتوسع حركة «جهادية متعصبة» تدعو لإقامة «الخلافة في ولاية بغداد والشام» تحت مُسمى «الدولة الإسلامية»، وتهدد أمن المشرق العربي كله.

تحولت الأزمة السورية في تقديرات الخبراء والمحللين إلى خطر الإرهاب وخطر الهجرة غير المشروعة وخطر تهديد الأمن والاستقرار في هذه المنطقة الحيوية من العالم التي تلتقي فيها مصالح كثير من الدول الكبرى، الولايات المتحدة وروسيا، الاتحاد الأوروبي، كما تؤثر بكل تأكيد على استقرار وأمن إسرائيل التى تشارك سوريا في الحدود.

وباختصار شديد، لم تعد المشكلة الأشد إلحاحاً هي مستقبل نظام بشار الأسد، أو بقائه في السلطة أو إزاحته عنها، بل أن الأخطر والأشد إلحاحاً هي احتواء خطر الإرهاب والتوسع في رقعته من خلال تنظيم الدولة الإسلامية، والحيلولة دون سقوط الدولة السورية ذاتها حتى لا تقع المنطقة المجاورة لتركيا والعراق ولبنان والأردن وفلسطين وشرقي المتوسط لفوضى لا يمكن احتواء أثارها أو التنبؤ بعواقبها المجهولة.

ولعل الموقف المصري الذي احتفظ دائماً بموقف متوازن رشيد يؤكد ضرورة الحفاظ على الكيان السورى ووحدته واستقلاله وسلامة أراضيه، والحيلولة دون انهياره، ودعم المطالب الشرعية والطموحات التي يطالب بها الشعب السورى

وتعبيره عنها بإرادة حرة دون تدخل أو هيمنة ودون الوقوع في مكائد الطائفية والمذهبية والعشوائية.

لعل هذا الموقف الذي تمسكت به مصر منذ بداية الأزمة في مطلع ما عُرف باسم الربيع العربي ٢٠١١ قد تأكدت سلامته ومصداقيته اتساقاً وانسجاماً مع المنظور الاستراتيجي الأشمل والأوسع للأمن القومى المصري الذي ارتبط ولم يزل بالأمن القومى العربي ككل، وبالأمن القومى السورى كذلك دون شك سواءً في الحرب أم في السلام.

ومجمل القول في تحليل المشهد السورى أن عدة اشتراطات أساسية يجب أن تتوفر لخلف المناخ اللازم للخروج من المحنة، أولها توافق العناصر المعارضة لنظام بشار الأسد والدخول في مفاوضات تحت مظلة الأمم المتحدة [1]، وذلك في أعقاب صيف ساخن حافل بالمعاوك والصدام منذ تصاعد التحرك العسكرى لقوات تنظيم الدولة الإسلامية والدور التركى ثم تنامي الدور الروسي والخليجي.

مثل هذا التشابك والتداخل من الأدوار الإقليمية-السعودية والخليجية، والتركية، والإيرانية، ثم الدور التوسعي لتنظيم «داعش» في مواجهة قوى النظام، وتشديد ضغوط قوى المعارضة المسلحة، والقوى الإسلامية السُنية ضد الطائفة العلوية، إنما أضحى يستوجب نوعاً من فض الاشتباك بعد اتضاح «محدودية» الخيار العسكري، كما سبقت الإشارة، وإلى ارتفاع التكلفة الباهظة للتدخل الإقليمي أو الدولي، ثم ظهور الخطر الأكبر والأشد تهديداً للجميع، خطر تنظيم الدولة الإسلامية الذي حجب فيما ينو أخطاراً أخرى كثيرة، ويكاد خبراء الشرق الأوسط، في الغرب، وفي الولايات المتحدة، وفي روسيا ذاتها، يجمعون أن حلاً أو

(1) LUND A. 2015. *Syrian Rebels Agree on Joint Approach to UN Peace Talks*. Carnegie Endowment for International Peace. [cit.29.09.2015]. Available online: <http://carnegieendowment.org/ syriaincrisis /?fa=61336>

تسوية دائمة للأزمة السورية لم يكتب له الدوام إلا بتوافق روسي/ أمريكي، وسعودي، وإيراني تركي، يجمع أو تلتف من حوله كل أطياف وعناصر المعارضة للنظام، أو الدعم للنظام حفاظاً على ولتحقيق استراتيجية أعلى لاستقرار المنطقة وأمنها.

وفي تقدير الحالة العراقية، يبدو أن صيف ٢٠١٤ قد شهد في العراق، مثلما شهد في دول مشرقية أخرى، في سوريا، وفي اليمن، وفي ليبيا من قبل، تحولات هامة بدأت تؤثر تأثيراً جسيماً في تطور أزمته السياسية. فلقد أدى سقوط عدة مدن عراقية على يد تنظيم «الدولة الإسلامية» ISIS المعروفة باسم «داعش» باللغة العربية، إلى منعطف بالغ الخطورة يعيد للذاكرة ما سبق أن وقع في العراق على يد القوات الأمريكية والإنجليزية عام ٢٠٠٣ وتفكيك القدرات العسكرية العراقية، حيث بدأ غرس بذور التقسيم والتفتيت في ضوء المنظور الطائفي للعراق عندئذ، وكان هذا المنظور الغربي، الأمريكي/ البريطاني، وقوات الاحتلال، أن العراق ليس إلا طوائف من العرب والأكراد والتركمان والأشورين والسُنة والشيعة، وليس كياناً قومياً موحداً متماسكاً متناغماً في عناصره وأطيافه.

ولعل الخطر في ذلك كله أن دستور العراق الجديد بعد الاحتلال عام ٢٠٠٣ قد عكس هذه الرؤى كلها، حيث أن الأحزاب الدينية الطائفية-المذهبية المحافظة في العراق، قد أتيح لها العودة للعراق (بعد سقوط حزب البعث) وأتيح لها السيطرة على المشهد السياسي حتى أنها هي التي لعبت أخطر الأطوار في تسريع هذا الانقسام والتفتيت لكيان العراق، الأمر الذي تمخض عن سيطرة الأحزاب الشيعية الطائفية مدعومة من إيران، وكذلك الأحزاب الكردية، وهو ما أسفر عن إقصاء واستعداء المجتمع السُنى الذي كان يعتبر بمثابة العامود الفقري لنظام صدام حسين فيما سبق.

جاءت حكومة «نورى المالكي» التي تسيطر عليها العناصر الشيعية، وبدلاً من أن تجتذب سكان المناطق السُنية إلى جانبها، ومن ثم تجتذب الطائفة السُنية كلها،

استمرت حكومة المالكي في انتهاج سياسة التمييز ضد السُنة، ولم يمض وقت طويل حتى انتفضت جماعات السُنة ولجأت إلى الإضرابات والتظاهرات ضد سياسات المالكي وحكومته، وزاد الأمر سوءً أن محاولات إخضاع السكان بالتدابير العسكرية أو الأمنية زاد السُنة عداءً للحكومة، ومن ثم فليس من المُستغرب أن تكون الموصل وتكريت والرمادي (التي سقطت في يد تنظيم الدولة الإسلامية) قد أصبحت هي الملاجئ الرئيسية للحركات السُنية المتطرفة، وازدادت النار إشعالاً بانضمام الحركات السُنية المتطرفة في سوريا المعارضة لحكومة الأسد ولنظرائهم في العراق، خاصة في منطقة الأنبار ونينوى المحافظتين العراقيتين المجاورتين للحدود السورية. وتؤكد كثير من الدلائل أن قوات التنظيم الإسلامي «داعش» قد لقى مساعدة عند اجتياح غرب العراق من أعضاء حزب البعث المحظور من ضباط الجيش العراقي المُنحل (الحاكم الجديد لأقاليم الموصل «هاشم الجماسي» من كبار ضباط الجيش العراقي القديم).

وطوال مدة تولى رئيس الوزراء الحالكي للحكم، أخفق في حل الأزمات التي واجهته (الفشل في استعادة الموصل وتكريت) برغم تشكيل ميليشيات شيعية طائفية (لكنها افتقرت إلى الخبرة والانضباط العسكري) حتى مع لجوئه للتعاون مع إيران.

أن رحيل «نور المالكي» وتشكيل حكومة وحدة وطنية من التكنوقراط تستطيع إنهاء الاحتلال واستعادة الخدمات الأساسية، ربما يتيح إمكانية تحقيق قدر من الاستقرار وحل كثير من الأزمات خاصة مع الحكومة الإقليمية الكردية والمحافظات السُنية[1].

وقد بلغ الأمر درجة من السوء في أداء حكومة المالكي بعد سقوط الموصل،

(1) JAWAD S. 2014. *If Nouri al-Maliki stays in office, Iraq faces destructive descent into a long civil war*. The Conversation. [cit.29.09.2015]. Available online: <http://theconversation.com/if-nouri-al-maliki-stays-in-office-iraq-faces-destructive-descent-into-a-long-civil-war-28023>

أن الجنرال «مارتين ديمبسي» Martin Dempsey رئيس هيئة الأركان الأمريكية قد أعلن أن حكومة العراق برئاسة المالكي «عاجزة عن استعادة الأرض التي فقدتها» حتى أن تقدم قوات تنظيم الدولة الإسلامية ضاعف من الأزمة السياسية في بغداد مما دفع برئيس الدولة العراقية «فؤاد معصوم» إلى استدعاء نائب رئيس البرلمان العراقي (حيدر عبادي) لتشكيل حكومة شاملة (تحتوى على كافة الأطياف والعناصر) خاصة بعد أن فقد المالكي قواعد التأييد له (خاصة دعم مقتدى الصدر الذي يسيطر على الميليشيات الشيعية)، كما أن إيران لم تعد تؤيد المالكي إدراكاً منها لتنامي المشاعر المناهضة للشيعة من قبل «الدولة الإسلامية» بل أن سكرتير مجلس الأمن القومى الأعلى في إيران «على شامخاني» قد أبدى ترحيباً بتكليف «حيدر العبادي» بتشكيل حكومة جديدة.

ولعم أهم الدلالات المستخلصة من هذه التطورات الداخلية في الأزمة العراقية أمران، أولهما أن الخلل في التوازن أو التمييز بين الطائفة السُنية والأغلبية الشيعية بتدابير أمنية وعسكرية من شأنه أن يُدمر استقرار العراق وأمنه ويُفتت كيانه، ويُقسم أجزاءه، ويدفع عناصر معادية للشيعة من مختلف الاتجاهات إلى التحالف مع «التنظيم الإسلامي المتطرف» بهدف ممارسة الضغوط على الشيعة واستعادة نفوذ ضائع من الطائفة السُنية. والأمر الثاني هو أن طهران والمؤسسة الأمنية، بل والدينية في طهران، هي التي تتمتع بالتأثير الأقوى في تغيير موازين القوى والحكم في العراق، وهي حقيقة جيواستراتيجية بجب أخذها في الاعتبار في تقييم مستقبل هذا النظام وتأثيره على الأمن الإقليمي وعلاقاته بالقوى العربية والخليجية المجاورة[1].

أما الخطر الإرهابي «الجهادي التكفيري» الذي يهدد أمن واستقرار وكيان دول المشرق العربي، إذ يعمل فيما يُسمى «بتحدى الجهادية السُنية المتطرفة»، فقد

(1) ROGERS P. 2014. *Iraq needs a new, more inclusive leader to fight the Islamic State*. The Conversation. [cit.29.09.2015]. Available online: <http://theconversation.com/iraq-needs-a-new-more-inclusive-leader-to-fight-the-islamic-state-30427>

أضحى يتجاوز في مظهره إقليم الشرق الأوسط إلى تهديد النظام العالمي، لكن تكمن الخطورة الحقيقية أنه إذ يستخدم العنف والتدمير والقتل، فإن التحدى الذي يطرحه تنظيم «الدولة الإسلامية»، وكما يمثله تنظيم القاعدة، ينطوى على طبيعة مختلفة، إذ يتحدى سيادة الدول ووجودها بطريقة أبعد مدى وأشد خطورة، إذ يسعى للإطاحة بنظام الدولة ذاته القائم على مبدأ «الدولة القومية» الذي استمر مئات السنين منذ معاهدة «وستفاليا» في عام ١٦٤٦ (القائم على مبدأ سيادة الدولة) في منتصف القرن السابع عشر. فنظام الدولة المسماة «بالإسلامية» ترى أن الدين يتناقض مع مفهوم مبدأ «الدولة القومية» وتدعو لتدميرها وإزالتها وإحلال نظام الدولة الإسلامية القائم على وحدة الأمة الإسلامية محلها، ولذلك فالسيادة التي تقضى على هذه الدولة هي من قبل المحرمات المحظورة من وجهة نظر هذه الدولة الإسلامية، فالسيادة لله وحده سبحانه وتعالى وأنها لذلك تدعو لنظام «الخلافة» الذي يتجاوز نظام «الدولة» ويشمل الدول الإسلامية كلها، ومن ثم لا يعترف بالحدود ويراها عوائق مصطنعة بين أمة إسلامية واحدة لا مكان فيها لكيانات قومية منفصلة.

فالتحدي الأصولى الجهادي المتطرف لا يعترف بداية بمبدأ سيادة الدول، ويرى فيها مفاهيم متناقضة مع «أصول الدين»، وأنه إذا كان المسلمون الآن يعيشون فيما يُسمى بالدول، فهي كيانات خلقها الاستعمار الغربي «المسيحي الكافر» لإضعاف الأمة الإسلامية.

ولا يعترف نظام الدولة المسماة «بالإسلامية» بمبدأ «المساواة» في الدولة، فلا مساواة في مفهومها بين مسلمين وغير مسلمين، وأن «الإسلام والاستقرار لن يتحقق إلا إذ حققت الأمة الإسلامية الغلبة والنصر وأقامت نظاماً إسلامياً واحداً».

ولا تعترف أيضاً هذه الدولة المسماة بالإسلامية «بالقانون الدولي» الذي يفترض أنه ينظم العلاقات بين الدول، لأن هذا القانون الدولي في رأيها يتعارض مع «شريعة الله سبحانه وتعالى في مفهوم تلك الدولة»، إذ يتعارض مع مبدأ التوحيد، وهو إنما يعكس معايير «الغرب الصليبي» المعادي للإسلام، ثم لا

يعترف هذا التنظيم المسمى بالدولة الإسلامية «بمنظمة الأمم المتحدة»، والتنظيم الدولي الحالي بعد الحرب العالمية الثانية، لا أن هذا النظام، إنما هو من صنع البشر، وأن الدولة الإسلامية الشرعية يجب ألا تنضم للأمم المتحدة أو تشارك فيها، وبينما لا يبيح القانون الدولي المعمول به الآن لأي دولة أن تخوض الحرب إلا دفاعاً عن النفس أو بتفويض من مجلس الأمن، فإن هذا التنظيم يطرح مفاهيم مختلفة تبيح البدء باستخدام العنف أو القوة، ويدعو إلى ما يصفه «بالجهاد الدفاعي» في حالة العدوان على المسلمين، بل ولا يبال بأي قيود أو حدود قد تفرض في حالة استخدام القوة ضد المدنيين، ويبيح كذلك استخدام أقصى درجات العنف دون مبالاة أو اكتراث بحقوق الإنسان.

ومما يزيد الأمر خطورة في مفاهيم وأيديولوجية هذا التنظيم وتحدياته الداهمة على المشرق العربي، أنه لا يعترف «باستقلال» الدول ولا يقر بعلاقات الدول الإسلامية الأمنية والعسكرية بالدول غير الإسلامية (مثل القواعد الأمريكية في الدول الإسلامية) ويُحرم أي تحالف بين الدول الإسلامية والدول غير الإسلامية[1].

أن حجم وخطورة وفداحة هذا التهديد لكيانات وأمن واستقرار وسيادة الدول العربية والإسلامية في الشرق الأوسط، لم تعد بحاجة إلى مزيد من الدليل بعد أن سعت عملياً إلى السيطرة على مساحات شاسعة من أراضي العراق وسوريا، والتغلغل في ليبيا، وفي بعض الدول الإفريقية جنوب الصحراء، وباتت تدق أبواب مصر الشرقية بمحاولات التغلغل داخل كهوف وجبال سيناء.

هذا الخطر الأكبر رفع درجة الأخطار والإشكاليات التي يطرحها بعض الحكام وبعض نظم الحكم بسبب طبيعتها الاستبدادية أو «الوراثية» أو التي تفتقر إلى التدرج الديمقراطي والإصلاحي في مؤسسات الدولة وحقوق الإنسان ودفع

(1) MENDELSOHN B. 2015. *The jihadi threat to international order*. The Washington Post. [cit.29.09.2015]. Available online: <http://www.washingtonpost.com/blogs/monkey-cage/wp/ 2015/05/ 15/the-jihadi-threat-to-international-order>

بهذه الأخطار التي باتت من هموم العصر الحديث في ظل النظام الدولي الجديد إلى المراتب الأدنى.

ولقد دفعت هذه الإشكاليات بالكثير من المفكرين للتدبير في طبيعة هذا الخطر الإرهابي الذي يتجاوز دوله بعينها أو إقليماً بذاته، ويدعو للارتداد بالنظام الدولي المعاصر إلى القرن السابع الميلادي، وإن كان يستخدم في أيديولوجيته أحدث وسائل التواصل الاجتماعي الحديث وتكنولوجيا المعلومات، من قنوات التلفاز وتسجيلات الفيديو وتجنيد الآلاف من المسلمين بل والشباب الأوروبي في أوروبا الغربية والولايات المتحدة وفي آسيا الوسطى.

ولمواجهة هذا الخطر لاتساعه وسرعة انتشاره وشراسة أساليبه، يدعو الخبراء والمفكرون لاستخدام «قوة مزدوجة» للتصدى لهذا الخطر.

أولاً: بالقوة الصلبة، أي باستخدام القوة المسلحة لصدّ هذا الخطر ودفعه بعيدًا عن السيطرة على أراضي الدول الإسلامية والعربية لإقامة ما تدعو إليه من «خلافة».

وثانياً، يدعو الخبراء الأوروبيون والأمريكيون إلى تكوين تحالفات سُنية بل وشيعية واسعة وتدريب عناصرها ودعمها وتزويدها بالسلاح لدرأ هذا الخطر، ثم لردعه حتى لا يهدد المصالح الأوروبية والأمريكية، لاسيما المصالح الأمريكية في «أمن الطاقة» في الشرق الأوسط، وفي الحفاظ على أمن إسرائيل وفي منع الانتشار النووي (إذا ما وقع بيد تلك الجماعات)، ثم لصياغة استراتيجية مرنة إما لاحتواء هذا الخطر أو «إزاحته» وزحزحته على أقل تقدير، وهو الأمر الذي يتطلب من الولايات المتحدة المزيد من الحنكة والخبرة والقدرة على اتخاذ القرار وبأكثر مما يبدو حالياً من استعدادها للمبادرة والتحرك في الوقت الحاضر على أقل تقدير[1].

(1) NYE J.S., Jr. 2015. *How to Fight the Islamic State*. Project Syndicate. [cit.29.09.2015]. Available online: https://www.project-syndicate.org/commentary/how-to-fight-the-islamic-state-by-joseph-s--nye-2015-09